

Distr.
GENERAL

S/1994/1197
20 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩٤٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وطلب مني أن أكفل إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز في محادثات لوساكا، وبالحالة العسكرية والإنسانية في أنغولا. كما طلب مني المجلس أن أقدم تقريرا إليه بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ أعضاء مجلس الأمن، أثناء مشاورات غير رسمية، بما في ذلك عن طريق وكيل الأمين العام السابق، جيمس إ. س. جوناه، بالتطورات التي شهدتها البلد. ومما تجدر الإشارة إليه، أنني طلبت إلى السيد جوناه، في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الاضطلاع ببعثة إلى أنغولا لتقييم الحالة الراهنة لجهود الأمم المتحدة في مجالات صنع السلم وحفظ السلم والأنشطة الإنسانية. واشتملت البعثة على موظفين من إدارات الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلم والشؤون الإنسانية. وفي أثناء وجود البعثة في أنغولا، التقت بالرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وبعدد من كبار المسؤولين الحكوميين. وقامت بزيارة المراكز الخارجية لبعثة التحقق في بنغويلا ولوبانغو وناميبي، وإحدى المدن التي تأثرت تأثرا بالغا من جراء الحرب، العاصمة الإقليمية مالانغي. ولم تتمكن البعثة من السفر إلى هومبو نظرا لأنها لم تحصل من الحكومة على الإذن الأمني الضروري. وفي لوساكا، استعرضت البعثة مع ممثلي الخاص سير محادثات السلم وحصلت على معلومات أساسية، في اجتماعات مستقلة، من ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية).

٣ - ويعكس هذا التقرير الحالة حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ويتضمن الاستنتاجات ذات الصلة التي خلصت إليها بعثة السيد جوناه.

ثانيا - التطورات السياسية

٤ - في القرار ٩٤٥ (١٩٩٤)، حث مجلس الأمن الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على إنجاز المفاوضات في لوساكا في أقرب وقت ممكن وبذل كل جهد ممكن للتوقيع على اتفاق قبل

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأعلن المجلس أيضا أنه لن يقبل أي عرقلة جديدة أو تسويق جديد في عملية السلم وكرر الإعراب عن اعتزامه إعادة النظر، في أي وقت، في دور الأمم المتحدة في أنغولا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق سلم في لوساكا.

٥ - ومنذ تقريره السابق الذي قدمته إلى مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1069)، نظر المشتركون في محادثات السلم في لوساكا في البند الأخير المدرج في جدول أعمالهم، وهو ولاية الأمم المتحدة في المستقبل ودور الدول المراقبة، بما في ذلك الآلية الجديدة لتنفيذ "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى النظر أيضا في بعض القضايا المتعلقة المتعلقة بمسألة المصالحة الوطنية.

٦ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وافق كلا الوفدين على جميع المواد الستين التي يشتمل عليها الفرع المتعلق بولاية الأمم المتحدة. وفي اليوم التالي، تم التوصل إلى اتفاق بشأن المواد الخمس التي يتضمنها الفرع الذي يتناول دور المراقبين.

٧ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بدأت المحادثات بشأن الفرع الثالث والختامي من البند الأخير المدرج في جدول الأعمال، وهو الآلية الجديدة لتنفيذ "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، ووفق على المواد الثلاث عشرة المتعلقة بتكوين هذه الهيئة الجديدة فضلا عن مهامها وتسيير عملها، وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق الوفدان على أن يكون اسم تلك الهيئة هو "اللجنة المشتركة". وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، ووفق على مواد المرفق الثلاث عشرة التي تتضمن تعاريف وشروح العبارات العسكرية الرئيسية المستخدمة في الوثيقة عن الولاية الجديدة للأمم المتحدة.

٨ - ومما تجدر الإشارة إليه أن يونيتا قد قبل، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مجموعة الاقتراحات التي طرحها ممثلي الخاص والدول المراقبة فيما يتصل بالبند المتعلق بالمصالحة الوطنية من جدول الأعمال (انظر S/1994/1069، الفقرة ٦). وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، اختتم النظر في هذا البند نهائيا، لدى التوصل إلى اتفاق بشأن قائمة المناطق المحلية التي سيتولى إدارتها أعضاء يونيتا، وهي ٣٠ من مديري البلديات و ٢٥ من نواب مديري البلديات و ٧٥ من مديري الكوميونات.

٩ - ولدى إنجاز المحادثات بنجاح، بما في ذلك الاتفاق على الجدول الزمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا الذي لم يتفق عليه بعد، من المتوقع أن يكون تسلسل الأحداث على النحو التالي:

ي - يوم - التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى. وبهذه المناسبة، من المتوخى أن يصدر كل من الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافيمبي بيانا عاما إقرارا بذلك الحدث؛

ي + ٢ - يعقد اجتماع في لوساكا يضم كبار الممثلين العسكريين للقوات المسلحة الأنغولية وليونيتا للاتفاق على الوسائل التقنية لإعادة إقرار وقف إطلاق النار؛

ي + ١٥ - الاحتفال بالتوقيع على بروتوكول لوساكا من جانب الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في لوساكا؛

ي + ١٧ - يبدأ نفاذ وقف إطلاق النار رسمياً.

١٠ - وفي مناسبات عديدة، حث ممثلي الخاص، يؤيده في ذلك ممثلو دول المراقبة، الحكومة ويونيتا على الامتناع عن القيام بالعمليات العسكرية الهجومية التي لا يقتصر أثرها على مواصلة القضاء على الأرواح البشرية والممتلكات، بل تعرض للخطر أيضاً الوصول بمحادثات السلم في لوساكا إلى خاتمة ناجحة. ومما يدعو للأسف، أن نصائحهم لم يلتفت إليها إلا في أدنى الحدود، ولا سيما في الآونة الأخيرة.

ثالثاً - الحالة العسكرية

١١ - منذ تقريره الأخير، انخفضت بعض الشيء حدة العمليات العسكرية في أعقاب الأعمال العسكرية الكبيرة التي اضطلعت بها القوات المسلحة الأنغولية في الأجزاء الشمالية من البلد. وأفادت التقارير أن يونيتا حاول التصدي لعمليات القوات المسلحة الأنغولية بشن غارات وهجمات على نطاق ضيق في معظمها، ولا سيما في مقاطعات لوندنا نورتي وكوانزا نورتي وكوانزا سول وبنغويلا وهويلا. وواصلت كلتا القوتين إعادة إمداد الجنود وإعادة وزعهم وتعزيز مراكز كل منهما، وبالدرجة الأولى في مقاطعات لوندنا نورتي وكوانزا سول وبنغويلا. إلا أن كلا الجانبين دأبا في الآونة الأخيرة على اتهام كل منهما الآخر بالقيام بأعمال هجومية عسكرية جديدة، ولا سيما في الجزءين الشمالي والأوسط من البلد.

١٢ - وفي المقاطعات الشمالية، واصلت قوات يونيتا وجبهة تحرير جيب كابيندا، فضلا عن القوات المسلحة لكابيندا، الاضطلاع في كابيندا بأنشطة من قبيل حرب المغاورين. وفي الآونة الأخيرة، أفادت التقارير أن العمليات حول سويو وأمبريز قد تجددت. كما أفادت التقارير أن يونيتا قام بحشد قواته في مقاطعة لوندنا نورتي من أجل شن هجمات على مراكز القوات المسلحة الأنغولية في دندو ولوكابا ونزاجي. وقد صدت القوات الحكومية عدة أعمال هجومية شنتها قوات يونيتا بالقرب من منطقة كافوندو الغنية بالماس. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن يونيتا نصب كمينا، في مقاطعة لوندنا سول، لقافلة مدنية كانت تسير على طريق سوريمو - لوكابا، ودمر جميع مركباتها العشرين. وبسبب تكثيف الأعمال العدائية، ظل حظر التجول مفروضا على مدينة سوريمو. وفي كوانزا نورتي، أفادت التقارير أن قتالا نشب حول العاصمة الإقليمية، ندالاتاندو. وفي غضون ذلك، أفادت التقارير أن أفراد القوات المسلحة الأنغولية قد كثفوا العمليات العسكرية ضد يونيتا في مقاطعتي بنغو وكوانزا نورتي.

١٣ - وفي مقاطعتي كوانزا سول وبنغويلا الوسطيين، أفادت التقارير أن يونيتا قد ركز قواته بالقرب من كويليندا وكويبالا وكاسيغي، بقصد مهاجمة بلدتي غابيللا وغاندا. كما واصل أنشطة حرب المغاورين على طول طريق بورتو امبوان - لواندا. وقامت القوات المسلحة الأنغولية ببعض الأعمال الهجومية. أفادت التقارير أن القوة الجوية الحكومية قصفت كويبالا في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ استعادت القوات المسلحة الأنغولية سيطرتها على بلدية كاتنغي. وفي مقاطعة بي، ظلت الحالة في كويتو تتسم بالهدوء نسبيا وأفادت التقارير أن القوات الحكومية قد قامت بتوسيع الحزام الأمني حول المدينة ليصبح نصف قطره نحو ٤٠ كيلومترا.

١٤ - وفي المقاطعات الشمالية، ظلت الحالة العسكرية تتسم بالهدوء نسبيا. إلا أن الهجمات على العاصمة الإقليمية مينونغوي وعمليات نصب الكمائن في المنطقة ما زالت مستمرة؛ مما أدى إلى تفاقم الحالة غير المستقرة بالفعل على طول الحدود بين أنغولا وناميبيا.

١٥ - وترى بعثة السيد جوناه، أنه يبدو أن الحكومة قد قطعت عن يونيتا جانبا كبيرا من مصدر دخله وأصبحت قادرة على قطع خطوط امداداته بالاستيلاء على معظم مناطق الماس. واخفاق يونيتا في بلوغ أهدافه في المقاطعات الشمالية يوحي بأن اهتمامه ينصب بالدرجة الأولى على الاحتفاظ بالمناطق التي يسيطر عليها. فالزيادة التي طرأت مؤخرا على أنشطة المغاورين في مقاطعة كوانزا سول هي وتعزيز القوات في كويبالا قد يكون لهما هدف ثلاثي: كسب منفذ استراتيجي إلى الساحل البحري، وتقييد القوات المسلحة الأنغولية، والابقاء على وجود يونيتا في المناطق الكثيفة السكان. ومن الواضح أن استراتيجية يونيتا المتمثلة في جر أفراد القوات المسلحة الأنغولية من الشمال بشن هجمات على نطاق ضيق في الجنوب كانت عديمة الفعالية اجمالا. وحتى الأيام القليلة الماضية، كان الجانبان يأخذان بنهج تعبوي يقوم على التمهّل، حيث اضطلعوا بعمليات عسكرية صغيرة ومتوسطة الحجم لمواصلة ممارسة الضغط كل منهما على الآخر وإعادة تنظيم نفسيهما لشن أعمال هجومية كبيرة اذا لم تسفر محادثات السلم في لوساكا عن أي نتائج ايجابية.

١٦ - وخلصت بعثة السيد جوناه إلى أن مفهوم العمليات المتوخى في التخطيط الطارئ من أجل توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا يتسق عموما مع المبادئ والوسائل المتفق عليها حتى الآن في لوساكا. وعلى وجه العموم، ستنفذ خطة العمليات على المراحل الثلاث التالية: في المرحلة الأولى، يجري فض الاشتباك في جميع مناطق الاتصال بين القوات الحكومية وقوات يونيتا، وستقوم الأمم المتحدة بوزع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه؛ وخلال المرحلة الثانية، ستتولى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم رصد وقف إطلاق النار، ووضع قوات يونيتا في مناطق التجميع وجمع وتخزين الأسلحة والذخيرة وعملية تسريح القوات وتشكيل القوات المسلحة الأنغولية وإعادة ادماج الشرطة والتحقق من ذلك؛ وسينصب تركيز المرحلة الثالثة والنهائية على تدعيم أنشطة المصالحة الوطنية وعلى انجاز العملية الانتخابية.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٧ - ما زالت العمليات العسكرية تعرقل جهود المجتمع الدولي الرامية الى تلبية الاحتياجات الانسانية العاجلة للسكان المتأثرين. ولا تزال تدفقات المشردين تصل الى مدن مالانغي وسوريما وكويتو وكوبال وغاندا بحثا عن الأمن النسبي. ويؤدي التركيز العام لهؤلاء السكان الى تفاقم الحالة المتدهورة أصلا في تلك المواقع، بينما لا تزال توجد مناطق أخرى لا يمكن الوصول اليها بالمرّة ولم تتلق أي نوع من المساعدة الإنسانية طيلة السنتين الماضيتين. وطرأت زيادة كبيرة على معدل تفشي الأمراض السارية ولا سيما الحصبة، التي تتطلب مكافحتها بذل جهود كبيرة منسقة من جانب عدة وكالات ومؤسسات لمنظومة الأمم المتحدة.

١٨ - ومن شأن الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير الحكومية من أجل توزيع البذور والأدوات الزراعية في وقت مناسب للحملة المقبلة لتنشيط الزراعة، أن تتعرض للخطر، في بعض المناطق، بفعل انتقال الأشخاص الفارين من مناطق الصراع. واستمرار انعدام الأمن في المناطق الريفية يمنع العديد من الأسر من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المستقبل القريب.

١٩ - وواصل يونيتا رفض الأذن للأمم المتحدة بإيصال المساعدة الإنسانية في كويتو خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، متذعرا في ذلك بالاعتبارات العسكرية. غير أنه، في أعقاب بعثة أوفدت الى هوامبو في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ برئاسة مدير وحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، أذن يونيتا للأمم المتحدة باستئناف الرحلات الجوية الى كويتو. وفيما يتعلق بهوامبو، فقد شرعت الحكومة بعد فترة قصيرة من فرض القيود، في منح الإذن لبعض الرحلات الجوية الإنسانية، مما مكن المنظمات الإنسانية من أن تضع مسبقا في أماكنها البذور والأدوات اللازمة للحملة الجديدة لتنشيط الزراعة، فضلا عن مخزونات الإغاثة. غير أن عمليات الإيصال توقفت مرة أخرى لفترة وجيزة خلال الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر.

٢٠ - وأفادت بعثة السيد جوناه أن بث الألغام بكثافة في الطرق وعدم استقرار حالة الأمن جعلتا أنشطة الإغاثة تكاد تعتمد كليا على النقل الجوي للإمدادات والمعدات والأفراد. ولذلك فإن النجاح النسبي الذي حققه برنامج المساعدة الإنسانية يرتبط ارتباطا مباشرا بحصول الأمم المتحدة من الحكومة ويونيتا على الإذن بالرحلات الجوية للإغاثة. وفي هذا الصدد، أعربت البعثة عن قلقها لرفض منح الإذن بالرحلات الجوية أحيانا الى مدن من قبيل هوامبو وكويتو ومالانغي التي تكون فيها الحاجة ماسة الى المساعدة الإنسانية.

٢١ - وتضطلع وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بتنسيق المساعدة الغوثية التي يوفرها عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحون الشائون الناشطون في أنغولا. ولئن كان ثمة إجماع على الإشادة بأداء الوحدة، فإن الطابع الدقيق للصلات التشغيلية بين هذه الوحدة وبعثة الأمم

المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا غير واضح. وارتأت بعثة السيد جوناه ضرورة إيضاح هذه الصلات مستقبلا، في سياق توسيع دور الأمم المتحدة في أنغولا.

٢٢ - وفيما يتعلق بإزالة الألغام، فإن أولويات حفظ السلم المبدئية ستمثل في ضمان إزالة الألغام من الطرق اللازمة لوزع مراقبي وقوات الأمم المتحدة فضلا عن المناطق المحددة لتجميع قوات يونيتا. واعتبرت بعثة السيد جوناه الأهداف الإنسانية المتمثلة في إزالة الألغام أهدافا أوسع وأطول مدى، يتعين وضعها في سياق برنامج عمل متعلق بالألغام يشمل حملة وطنية للتوعية بمخاطر الألغام وتدريب القائمين على إزالة الألغام الأنغوليين لتشجيعهم على إيجاد قدرة وطنية على إزالة الألغام. وكخطوة أولى، بدأت حملة وطنية للتوعية بمخاطر الألغام في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عن طريق وسائط الإعلام الجماهيري.

خامسا - الجوانب المالية

٢٣ - وفرت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٤٨/٢٤١ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الموارد المالية اللازمة لمواصلة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا للفترة المنتهية في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بمعدل شهري إجماليه ٧٠٠ ٠٩٨ ٢ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٩٩٧ ٠٠٠ ١ من دولارات الولايات المتحدة). ولذلك، إذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية الحالية للبعثة أو إسناد ولاية جديدة إلى البعثة وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ٢٩ من هذا التقرير، فإنني سأطلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية أن ترصد الاعتمادات المالية الكافية للتمديد.

٢٤ - غير أنه من الجدير بالملاحظة أن حالة التدفق النقدي للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لا تزال غير مستقرة. فحتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب نحو ١٤,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وبناء عليه، فمن أجل توفير التدفق النقدي اللازم للبعثة تم اقتراض ما مجموعه ١٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة من صندوق الاحتياطي لحفظ السلم لفترة تتجاوز ١٠ أشهر. ولم يسدد هذا القرض بعد.

٢٥ - ويبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى جميع عمليات حفظ السلم حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ما مجموعه ١,٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة.

سادسا - ملاحظات

٢٦ - ذكرت في تقريرني السنوي عن أعمال المنظمة، المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إن التوصل إلى حل وسط، وكذلك التسامح والمصالحة الوطنية، هي العناصر الرئيسية لتحقيق تحول سلمي في أنغولا. والاتفاق الشامل الذي يجري التفاوض بشأنه في لوساكا ينبغي أن تراعى فيه حقوق جميع الأنغوليين المشروعة

وتطلعاتهم (A/49/1، الفقرة ٤٦٠). وإن المرونة التي أبدتها مؤخرا كل من الحكومة ويونيتا، بالإضافة إلى تصميم مجلس الأمن، كانا عاملين هامين في دفع عملية السلم قدما.

٢٧ - ولاحظت بعثة السيد جوناه أن المفاوضات في لوساكا توشك أن تصل إلى خاتمة ناجحة، وأن اتفاقا قد يوقع بالأحرف الأولى في غضون أسابيع. وكان من رأيها أن المحادثات اللاحقة بين كبار الممثلين العسكريين للجانبين لا ينبغي أن ترجى التوقيع الرسمي على بروتوكول لوساكا وإعادة إقرار وقف إطلاق النار في جميع أرجاء البلد، رغم أن هناك مسائل هامة قد تركت ليتم الاتفاق عليها في ذلك الحين. ومن هذه المسائل تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم قوات الحكومة ويونيتا وعددها وموقعها بدقة، وإنشاء آليات للرصد والتحقق ووضع تفاصيل عملية تسريح القوات.

٢٨ - وأفادت البعثة أيضا أن النهج الذي اتبعه ممثلي الخاص في عملية التفاوض يبدو ملائما. فلم يقتصر على إشراك الدول المراقبة الثلاث في جميع الأوقات بل إنه التمس أيضا المساهمة من بلدان المنطقة دون الإقليمية التي لها صلة وثيقة بالحالة في أنغولا. وبدا الشكل المستخدم في المحادثات مفيدا بصفة خاصة. فقد درست أولا المبادئ العامة والمحددة لكل بند من بنود جدول الأعمال ثم نظر في وسائل تنفيذها. وشجع الوفدان على إجراء مشاورات غير رسمية وعقد اجتماعات مباشرة بينهما مما كان له أثر إيجابي على حل بعض المسائل الصعبة والحساسة.

٢٩ - ونتيجة للتقدم المحرز في لوساكا منذ أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بلغت محادثات السلم الآن مرحلتها النهائية. وإذا أبدى الجانبان الإرادة السياسية اللازمة، فإنه يمكن حل المسائل المعلقة في غضون وقت وجيز جدا. ولذلك فإنني أحث بقوة حكومة أنغولا ويونيتا على بذل كل ما في وسعهما لاختتام محادثات السلم بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وضمان أن تسفر المحادثات العسكرية اللاحقة عن اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن المسائل العسكرية الهامة التي لم يبت فيها بعد. وتحسبا لإبرام اتفاق بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنني أوصي بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٣٠ - وفي غضون ذلك، فإنني أكرر ندائي إلى كل من الحكومة ويونيتا كي يمارسا أقصى قدر من ضبط النفس ويمتنعا عن جميع العمليات العسكرية التي قد تقوض التقدم المحرز في لوساكا. فقد خلف الصراع فعلا خسائر مفعجة في كل أرجاء البلد سواء من حيث الخسائر في الأرواح البشرية أو الدمار المادي، ومن الحتمي وقف جميع الأعمال العسكرية الهجومية.

٣١ - وسيطلب تدعيم السلم في أنغولا أن يقوم المجتمع الدولي بعمل عاجل لضمان إقرار وقف إطلاق النار على وجه السرعة ومراقبته بفعالية، ومن ثم قد يرغب مجلس الأمن في النظر في اتخاذ قرار الآن بالإذن بإعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى سابق مستواه حتى تتمكن البعثة من تدعيم تنفيذ اتفاق السلم في أولى وأحرج مراحلها.

٣٢ - وسيتطلب تدعيم السلم أيضا أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لبرامج المساعدة الإنسانية، التي سيتعلق الكثير من عناصرها مباشرة بتنفيذ بروتوكول لوساكا. كما أن محط تركيز الجهد الإنساني يجب أن يتحول في نهاية المطاف من تقديم المساعدة الغوثية الطارئة إلى دعم الاتفاقات المراد التوصل إليها في لوساكا، فضلا عن إعادة التأهيل والتعمير والتنمية. وفي الوقت الراهن لا يمكن إيصال إمدادات الإغاثة إلى أجزاء عديدة من البلد بسبب تعرض العاملين في المعونة للخطر الجسماني، بما فيه الألغام البرية، أو لتعرضهم لخطر الاختطاف. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يحترم الجانبان، ولا سيما يونيتا، حيدة موظفي المساعدة الإنسانية احتراما دقيقا وأن يتعاونوا تعاونا تاما مع الأمم المتحدة في تحديد أماكن وجود العاملين في الإغاثة المفقودين منذ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٣٣ - وأعرب، مرة أخرى، عن امتناني لرؤساء دول المنطقة دون الإقليمية للمساهمة القيمة التي قدموها سعيا إلى إحلال السلم في أنغولا. كما أشكر ممثلي الدول المراقبة الثلاث لمواصلتهم مد يد التعاون والدعم الوثيقين، مما ساهم كثيرا في دفع عملية السلم قدما.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أشيد بتمثلي الخاص السيد أليون بلوندان باي وبكبير المراقبين العسكريين، الماجور جنرال كريس غاروبا، وبكامل موظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا للتفاني الذي يواصلون به أداء واجباتهم، كما أعرب عن تقديري لموظفي وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية والوكالات الإنسانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمثابرتهم على توفير الإغاثة الإنسانية التي تشتد إليها حاجة شعب أنغولا، في ظروف صعبة وخطيرة، في أحيان كثيرة.

— — — — —